محكم

جدل الدين والسياسة
بين دوغما الأصولية ودوغما العلمانية:

قراءة في الحراك السياسي المصري بعد ثورة يناير 2011م

محمود كيشانه

باحث مصري

مؤمنون بلا حدود

Mominoun Without Borders

مؤسسة دراسات وأبحاث

قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

جميع الحقوق محفوظة

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved

Mominoun Without Borders

الملخص:

الدوغما هي الاعتقاد المطلق بأن الأنا، سواء أكان معتقدًا دينيًا أم مذهبيًا أم فكريًا أم إيديولوجيًا، يحمل الحقيقة المطلقة، بغض النظر عن الأدلة التي تثبت صحة هذا الاعتقاد من عدمه، ويربط بعض المفكرين، في كثير من الأحيان، خطأً بين "الدوغماطيقية" والأصولية، محاولين إلصاق ادعاء المطلق بالأصولية الدينية فقط، مع أن واقع الأمر يقود إلى أن الدوغما لا ملة لها سواء أكانت عقدية أم مذهبية أم فكرية.

وإذا كان مصطلح الدوغما يرتبط بالأديان والمعتقدات الدينية، لأن جوهر الدوغما مستمد من الإيمان بالحقائق المطلقة التي يؤمن بها كل دين، فإن الدوغما لا تقتصر على دين بعينه أو على الأديان كلها، ولكنها تمتد إلى بعض الإيديولوجيات الفكرية، إن لم يكن كلها؛ فالرأسمالية تؤمن بأنها أفضل الإيديولوجيات التي تحقق ما يتمناه الفرد والمجتمع من مستقبل أفضل يقود إليه التقدمية والتنوير، وبذلك تؤمن الاشتراكية أيضًا، وكذلك ترى العلمانية أنها أفضل الاتجاهات الفكرية التي تأخذ بيد العالم إلى التحرر العلمي والفلسفي والمادي، وهنا يتحول النسبي إلى مطلق، ويصير ذلك عقيدة لها، ولقد أصبح المجتمع العلماني في أيامنا يرى في تطبيق العلمانية عقيدة ربط فيها الحقيقة النسبية بالحقيقة المطلقة، حتى صار هناك ما يمكن تسميته دوغما العلمانية.

وهكذا فقد تعددت الدوغما بتعدد الإيديولوجيات في عالمنا، حتى صار الكل يعتقد في نفسه أنه يمثل الحقيقة المطلقة، ولا يرتضي أن يكون جزءًا منها، باعتباره يطبق الدوغما بنظرته للمعتقد على أنه الحقيقة الوحيدة التي تقوم على الإيمان المطلق بالمبادئ الأيديولوجية التي يدين بها. من هنا كان بحثي هذا يدور حول قراءة ما طرأ على المجتمع المصري في حراكه السياسي بعد الخامس والعشرين من يناير 2011م من مظاهر الدوغما، ولما كانت هذه الصور المختلفة تندرج تحت مظلة فكرين متضادين هما: الأصولية أو التدين، والعلمانية أو ما يطلق عليه المدنية، فإن البحث قد توجه رأسًا إلى دراسة صور الدوغما فيهما باعتبار أن المجتمع المصري الآن منقسم، أيًا كانت النسبة، بين مؤيد لهذا أو ذاك، مما ترتب عليه تعصب مجتمعي تظهر آثاره في مجتمعنا الآن، قوامه أن كل فريق مؤمن بموقفه، ولا يحيد عنه قيد أنملة.

إشكالية الدراسة:

معلوم أن هذا التعصب يكاد يطيح بالسلم الاجتماعي الذي يبدو أن الفريقين، أقصد الأصولي والعلماني، لا يرضيهما الإطاحة به، وإن كان كل منهما يريد مصرَ جديدة كما يراها هو، إذ لم تقم الثورة من أجل ضياع حقوق الإنسان في مصر وطحنها بين مطرقة التعصب وسندان الاستبداد، وإنما قامت الثورة من أجل إحداث نوع من الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ولن يتحقق ذلك إلا في ظلّ وجود نوع من السلم الاجتماعي الذي يأمن فيه كل فرد على حقوقه ومتطلباته، ويأمن غيره مثل ذلك، ولن يتحقق هذا السلم إلا بالقضاء على التعصب في أسبابه ومظاهره، عن طريق وضع الحلول الواقعية والمنطقية، والتبصير بحقيقة العواقب الوخيمة المترتبة عليه.

ويمكن أن تثار مجموعة من التساؤلات، في هذا المقام، يجب التأمل فيها ومحاولة الإجابة عنها:

- إلى متى سيظل الصراع دائرًا بين المعسكرين: العلماني والأصولي؟

- متى تخفف العلمانية من حربها ضد الأصولية ومتى تخفف الأصولية من حربها ضد العلمانية؟

- لماذا لا تقام جسور من التواصل بينهما عبر المؤتمرات والندوات؟

هذا ما سوف يحاول البحث الإجابة عنه مبينًا أسباب التعصب بعد الخامس والعشرين من يناير، وأهم مظاهر هذا التعصب، ثم ينتهي إلى كيفية التغلب عليه ووأده قبل ولادته.

مظاهر التعصب الأصولي العلماني وخطورته:

يكشف الفيلسوف الهندي أمارتيا صن، في معرض تحليله لبواعث التعصب، النقاب عن تورط النظريات والفلسفات الحديثة في تغذية الشعور بالاستعلاء من خلال الزج بالناس في صناديق هوية انفرادية، والنظر للكائن البشري لا باعتباره شخصًا متعدد الهويات، وإنما بوصفه عضوًا في جماعة ذات هوية فريدة، في الغالب، وهو ما يشطب بجرة قلم الأهمية البالغة التأثير لتآلفاتنا ومشاركاتنا المتنوعة والشعبية[1]. غير أن الطرح الفكري المسوغ للتعصب في العصر الحديث لا يعني أن هذه الظاهرة طارئة على السلوك الإنساني، بل هي ملازمة له ولصيقة بالحياة الاجتماعية وبمقتضيات التنافس بين الأمم والجماعات.

---

[1] أمارتيا صن: **الهوية والعنف**، الكويت، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008، ص 176 وما بعدها

ويُمثل التعصب تعبيرًا عن "الانتماء الزائد إلى الجماعة التي ينتسب إليها المرء، والارتباط الذي يصل إلى حد الاستعباد التام للآخرين أو كراهيتهم أو التعالي عليهم".[2] إلا أن عبارة "الانتماء الزائد" ربما لا تحيل بالضرورة على مدلول سلبي للتعصب إلا إذا بلغ حد المساس بحرية الآخر ووجوده؛ بمعنى أنه كغيره من صفات النفس، لها حد اعتدال وطرفا إفراط وتفريط.

وتكشف المعالجة النفسية للتعصب عن جوانب خفية لهذا الانفلات الذي يُطيح بكل مقومات التعايش المشترك، فالعقلية التعصبية عند فرويد مثلاً تتحدد بثلاث صفات: النرجسية، والقدرة الكلية، والإسقاط: "فالنرجسية توهمه بأنه الوحيد على حق دائمًا، والقدرة الكلية لفكرته يتوصل بها إلى تغيير العالم سحريًا واجتلاب الفردوس، والإسقاط يُريحه من شبهات الضعف والقصور البشري"[3] لكن فرويد يشترط لتفسير التعصب ضرورة الإحاطة باللحظة الثقافية للحضارة التي يزدهر فيها التعصب، وهي لحظة غالبًا ما تتسم بتراجع القيم والمُثل، واشتداد وطأة الجروح النفسية، مما يحفز على الانجذاب صوب التنظيمات والتجمعات التعصبية سواء أكانت دينية أم إثنية أم علمانية: "إن الذين يلتحقون بحركة تعصبية إنما يجتذبهم أفق تغيير ما لا سيما الأمل بتحويل مفاجئ لظروف حياتهم؛ لأن مثال التغيير هذا، الديني والقومي أو الاجتماعي، لا فرق، هو الذي يربط بين أفراد الجماعة ببعضهم"[4]

وهذه كلها أمور تقودنا إلى أن التعصب تصحبه مجموعة من الصفات التي تدل عليه وتقهر بوحشية الأمن والسلم الاجتماعيين:

– الأولى: أن المتعصب يرى في نفسه شخصًا خارج النقد، بل هو في مرحلة من الاصطفاء والعصمة.

– الثانية: تمثل له منطلقاته الفكرية المنغلقة مسوغًا للتغول على السلم العام والاستخفاف بانتهاك القانون والدستور، وهو يرى في ذلك إشباعًا لتطبيق أفكاره التي ترسخ المزيد من الفوضى والاضطراب في المجتمع.

– الثالثة: يصنع حول أفكاره المنغلقة دائرة من اليوتوبيا المثالية التي لا تسمح له بتقبل الرأي الآخر، هذه الدائرة محصنة بالتمسك بالموروث الفكري أو العقدي أو الجماعي. ومن ثم فهو يؤثر عدم التواصل أو الحوار مع الآخر؛ لأن في ذلك تغييرًا لكثير من قناعاته الفكرية وانقضاضًا عليها.

---

[2] د. فؤاد زكريا: التعصب من زاوية جدلية، مقال ضمن كتاب **أضواء على التعصب** لمجموعة من المؤلفين، القاهرة، دار أمواج للطباعة والنشر، ط1، 1993، ص 159

[3] أندريه هاينال وآخرون: **سيكولوجية التعصب**، تر: خليل أحمد خليل، القاهرة، دار الساقي، ط1، 1990، ص 18

[4] أندريه هاينال وآخرون، المرجع السابق، ص 70

– الرابعة: ومن ثم فهو يعمل على توظيف مهاراته ومواهبه الذاتية في التأكيد على رأي الجماعة التي يدين بها أو رأي المذهب الفكري أو العقدي الذي يتبناه، متغافلاً عن أن يستخدم هذه المواهب الفكرية أو العقلية في بناء أفكاره على شيء من الشك المنهجي الذي مر به كل من الغزالي وديكارت، على سبيل المثال، خوفًا من أن يكون ذلك سبيلاً مخالفته أفكاره المنغلقة.

– الخامسة: يمثل التعصب نوعًا من الهدم السلبي، وهو الهدم الذي ينبني على الانقضاض على الآخر لا لشيء إلا لأنه آخر دون إقامة أطر حضارية تواصلية حوارية معه، وهذا يفسر رغبة المتعصب في تسفيه الآخر وربما إزهاق روحه، دون أن يشعر بأي ألم من ضمير أو إنسانية.

– السادسة: أن التعصب يعد المنبع الرئيس، وربما الوحيد، للعنف على كافة الأصعدة، خاصة إذا كان هذا التعصب يتم تغذيته من قبل الخطابين السياسي والإعلامي، الإعلامي الذي يحمل في جعبته العديد من أدوات التأثير في الشعب، فإما أن يستخدم هذه الأدوات معولَ هدم أو يستخدمها معولَ بناء.

وهذه الأمور، وغيرها كثير، تقف عقبة كؤود في سبيل إقامة نوع من التعايش السلمي المشترك بين أبناء الأمة الواحدة أو الوطن الواحد، وتقضي بالكلية على إقامة أطر حوارية حضارية بين الأنا والآخر، وتهدد السلم العام.

وقد تأثرت مصر، فضلاً عن العالم العربي والإسلامي، بظاهرة التعصب، وصارت أشكال التعصب ظاهرة بوضوح في كل من الشارع، والمدرسة، والتلفاز، ودور العبادة، وضد الطفل والمرأة، ومن خلال بعض الممارسات الدينية والسياسية والاجتماعية والإعلامية، ومن ثم، فإننا يحدونا الأمل في أن تكون جهودنا في المؤتمر صرخة أمل مدوية تحاول أن توقظ الضمير الوطني في كل واحد منا، من أجل المحافظة على كيان وطننا وقيمة الإنسان، ولن يتحقق ذلك إلا بالتصدي والوقوف جنبًا إلى جنب لدفع كل أشكال التعصب وما يترتب عليه من عنف كاد أن يطيح بالسلم الاجتماعي الذي ننشده.

ويمكن القول، إن ثمة تزايدًا للاهتمام في الفترة الأخيرة بإنجاز دراسات حول ظاهرة التعصب وعلاقتها بالعنف، ويرجع الأمر في ذلك إلى محاولة فهم ظاهرة التعصب وتفسيرها التفسير المنطقي، باعتبارها الرافد الأساسي للعنف، وقد صار التعصب آفة قاتلة تعتلج بتفاعلات الناس وتختلط اختلاطًا بينًا بالحياة العادية على المستويين الفردي والجماعي، والمتأمل بخاطره يجد هذه الظاهرة في مداخل حياتنا، سواء في المنزل أو في الأسواق والشوارع ووسائل المواصلات، وانتهاءً بالتعامل مع مؤسسات الدولة. بل إننا نرى أن ظاهرة التعصب تعود إلى بدء الخليقة، وليست وليدة العصر الذي نعيشه، إذ ما قتل قابيل هابيل إلا لأنه تعصب لرأيه،

فكان تعصبه سببًا في العنف الذي أودى بحياة أخيه. ولئن كان التعصب قد بدأ مع بدء الخليقة فقد اتسع في زماننا بصورة ليس لها مثيل خاصة مع تعدد أشكاله وصوره التي غالبًا ما تنتهي باستحضار العنف وتكدير السلم العام.

أسباب التعصب بين الأصولية والعلمانية:

أ – الاعتقاد الخاطئ عند كلّ تيّار بأنه هو السبب في الثورة، ومشعل شرارتها الأولى، وأنه الأحق بقيادة هذه المرحلة، ولولاه ما كانت الثورة.

ب – القهر الاجتماعي من فئة اجتماعية لأخرى، أو من طبقة لأخرى أو من تيار ما لآخر.

ج – وسائل الإعلام.

د – التقيد برأي السابقين والتقليد والمحاكاة لهم.

ه – الاستثارة، إذ تعد من أسباب التعصب التي غالبًا ما تؤدي إلى العنف، وقد تكون الاستثارة بالقول أو بالفعل أو بالاثنين معًا.

و – السلبية في مواجهته بعدم تقديم الحلول له، أو من خلال تغذيته بأحد العوامل السابقة التي تعد من العوامل الأساسية في تزايده واستفحاله.

ز – القدوة غير الصالحة التي قد تتمثل في الأسرة أو المربين أو ذوي القيادة ومتصدري المشهد في كل مجال من المجالات.

ح – صحبة السوء.

وبناءً عليه، فإننا نعتقد أن التعصب لا يعود إلى عوامل خارجية، وإنما هو نتاج داخلي صرف، فهو طرح لما تموج به الحياة الاجتماعية والسياسية في بلادنا. مما يعني أن التعصب ليس شيئًا دخيلاً علينا، وإنما هو نتيجة الممارسات الخاطئة التي تمارس على الناحيتين السياسية والاجتماعية. ومن ثم، فإنه يمكن القول إن التعصب منبوذ على كافة الأصعدة: دينيًا واجتماعيًا وأخلاقيًا وتربويًا وسياسيًا، وما ظهر التعصب على فرد أو في مجتمع إلا كان دليلاً على عدم اطمئنان نفسي وخوف من الآخر، يجعله يأبى التواصل معه. ومما يدل على

أن التعصب منهي عنه في الإسلام قول الله تعالى: "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر"[5]، وقوله تعالى: "ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ"[6]، وقول الرسول، صلى الله عليه وسلم، "يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا"[7] وقوله: "لن يشاد الدين أحد إلا غلبه"[8] وقوله: "لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تقاطعوا، وكونوا عباد الله إخوانًا..."[9]

وقد حمل التعصب الناس على سوء الظن بعضهم ببعض، مع أن القرآن الكريم يقول آمرًا: "يأيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرًا من الظن إن بعض الظن إثم"[10] ويشكّل الكشف عن المخاطر الاجتماعية وفهم الواقع بكل ما ينطوي عليه من أمراض ونقائص وعيوب منطلقًا علميًا وموضعيًا يمكن أن يوظف في خدمة المجتمع في مختلف مستويات وجوده وفعالياته الثقافية والعلمية والاجتماعية، فالكشف العلمي عن مكمن الخطر الفكري والاجتماعي يشكل منطلقًا لمواجهة التحديات التي تعتمل في قلب الحياة الاجتماعية، كما يمكنه أن يدخل في بنية استراتيجية علمية تهدف إلى تشخيص الحياة الاجتماعية والكشف المبكر عن أمراضها ومعالجتها.[11]

مظاهر الدوغما (التعصب) وأسبابها في توجهات التيارات الإسلامية:

تعد الفترة ما بين الخامس والعشرين من يناير والحادي عشر من فبراير 2011 م من أزهى الأيام في تاريخ مصر، إذ تكاتف المصريون وتلاحموا فيما بينهم، وأثبت فيها الشعب المصري مقدار ما يجمع بين أبنائه من ود ومحبة ورغبة صادقة في الارتقاء بمصرنا الغالية، لم يفكر فيها أي من المصريين في مصلحته الخاصة، وإنما كانت مصلحة الوطن هي الواجهة التي جعل منها كل مصري دأبه وسعيه الثوري، وما أن مضت هذه الأيام المباركات حتى انقسم الشعب بفعل الأطماع السياسية عند متصدري المشهد الثوري إلى عدة ائتلافات واتحادات ثورية، تطلب كل منها نصيبًا من الكعكة، باعتبار أن كلاً منها قدم روحه فداء لنجاح الثورة، ثم إذا ما هي حققت مطلبها يريد أن يأخذ ما يشاء ولا يترك لغيره إلا الفتات.

---

[5] البقرة: 185

[6] النحل: 125

[7] ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، القاهرة، دار الريان للتراث، 1407ه – 1986م، ج 1، ص ص 119 - 120

[8] فتح الباري، شرح صحيح البخاري، ج1، ص ص 117 - 118

[9] ابن رجب الحنبلي، **جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي**، مؤسسة الرسالة، 1422ه – 2001م، ج2، ص 257

[10] الحجرات: 12

[11] علي أسعد وطفة وعبد الرحمن الأحمد، **التعصب ماهية وانتشارًا في الوطن العربي**، ص 748

لقد ساعد ممثلو التيار الديني المتشدد، على نحو ما، على وجود حالة من الاستقطاب التي انتشرت وسادت في ربوع مصر، نعلم يقينًا أن تيار التشدد العلماني قد ساعد على هذه الحالة أيضًا، إلا أن التيار المتشدد يتعامل كأن الإنسان غير موجود، في حين نظر التيار الآخر وكأن الله، حاشاه، غير موجود. لقد اغتالت العلمانية المتطرفة القيم الروحية للدين، بدعوى الانكفاء على المادة فحسب، في حين ظنت التيارات الدينية المتشددة أن الدين مجرد قوالب شكلية جامدة، فأفرغته من مضمونه الروحي والتسامحي. ومن ثم فقد كانت أهم المظاهر التي تشابه فيها الطرفان: الاعتقاد بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة التي لا ينازعها فيها غيره، وعدم التواصل مع الآخر، أيًا كان توجهه الفكري أو العقدي، أو الاعتراف به بدعوى الانكفاء على القيم الذاتية التي لا تدانيها أي قيم، وتبني ثقافة التحرش بالآخر؛ بمعنى تصيد أخطائه ومعارضته بدافع المعارضة لا أكثر، والتركيز على جوانب الخلاف دون البحث عن نقاط مشتركة تنتج تواصلاً والتقاءً مع الآخر، والتقليل من الآخر وتغييبه عمدًا وقسرًا، وإسقاط آدميته، والاعتماد على لغة التخوين، وتنفيذ أجندة محكّمة من الإقصاء.

وهذا كله يعبر عن الدوغما في أبشع صورها، وإذا كانت كذلك فهي نوع من التطرف الفكري، وهو التطرف الذي يحصر عقله داخل دائرة ضيقة من الأفكار المغلقة التي لا تقبل النقاش، بدعوى أن الحق الذي لا مراء فيه، والرأي السديد الذي ليس هناك رأي بعده دون النظر إلى عاملي الزمان والمكان. ويرى الدكتور محمد عثمان الخشت أن منشأ التطرف يكمن في طبيعة التفكير، استنادًا إلى أن العقل المتطرف سبيله الانغلاق الفكري، ومن ثم فهو لا يرى إلا بعدًا فكريًا واحدًا، هو البعد الذي يؤمن به، ولا يرى بقية الأبعاد الفكرية الأخرى، وهذه هي الدوغما أو التعصب؛ لأن أي تطرف يتبعه جمود سياسي أو ديني أو فكري هو إفراز حقيقي للدوغما في أقسى صورها، كما أنه يرى أن هذه الدوغما ليست سمة للمجتمعات المتخلفة فقط، وإنما يراها تفصح عن نفسها فكريًا وسياسيًا ودينيًا على الوجهين: العملي والنظري في كل بلدان العالم، بل إن الساحة السياسية الدولية تشهد كثيرًا من مظاهر هذه الدوغما نتيجة غلبة النزعة الدوغماطيقية على الحزب الجمهوري الأمريكي، وكان من مظاهر ذلك غلبة لغة الحرب والاغتيال مكان لغة الحوار والتواصل، وغلبة فكرة الصهيونية المسيحية المقترنة بقرب نهاية العالم وفق تصوراتهم لهذه النهاية، بما يترتب عليها وضع سقف للتفكير لا يتعداها المفكر، ووضع قيود على العقل تأكيدًا لفكرة حتمية الكون.[12]

فالتعصب، كما أكدت دراسات سابقة، كان ولا زال داء الشعوب ومرضها العضال، إنه الخطر الداهم وسرطان الأمم، ومن هنا تأتي أهمية الكشف المبكر عن دواهي هذا الورم الخبيث من أجل استئصاله وحماية جسد المجتمعات من آثاره المدمرة. فمجتمعاتنا العربية تعاني، كما هو الحال في كثير من المجتمعات الإنسانية

[12] د. محمد عثمان الخشت، مفارقة.... العلمانيون احتكروا الحديث باسم الاستنارة، ويتهمون الإسلاميين بالظلامية، **مجلة عقيدتي**، 2013/5/7

المعاصرة، من هذا الداء الصامت الذي يفتك بكل المعاني الإنسانية، عندما يستفحل ويأخذ مداه، وتأسيسًا على ذلك يمكن القول بأن دراسة إشكالية التعصب والكشف عن مجاهلها يشكل نوعًا من الاختبارات الوقائية، التي يمكنها أن تكشف عن بدايات هذه الظاهرة، واستشراف ما تشكله من حضور وخطر.[13]

ومن ثم، فإن الدوغما تظهر بوضوح في بعض المواقف الغربية التي تتخذ موقفًا معاديًا من الحضارات، وتزعم، في الوقت ذاته، أن أنموذجها الحضاري هو الأنموذج المطلق الذى تتوارى خلفه الأنساق الحضارية الأخرى، ومن ثم فهي تعمل على تعميم هذا الأنموذج من خلال ما يسمى "العولمة"، وتأكيد مفهوم صراع الحضارات، وهو المفهوم الذي ينبني بالأساس على النظر إلى الحضارة الغربية على أنها الممثل الحقيقي للمدنية، والنظر إلى الحضارات الأخرى على أنها بربرية أو بدائية يجب الوقوف منها موقف العداء من أجل إبادتها وسحقها.[14]

ومن مظاهر الدوغما عند التيارين: التمسك بالرأي وعدم الاعتراف بالرأي الآخر أو مجرد الاستماع له، والنظر إلى الرأي الخاص على أنه من اليقينيات التي لا تتقبل مجرد النقاش لا الشك، بل لقد اتبع كل فريق منهجية واحدة قوامها أن رأيي صواب ورأي الآخر خطأ، والأغرب أن كلاً منهما أراد فرض رأيه بكل ما يتاح له من سبل. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على دوغما مقيتة ونوع من الإرهاب الفكري الواضح. وقد ألقى هذا الأمر بظلال كثيفة على موقف العلمانية من الأصوليين وموقف الأصوليين من العلمانية، فراح كل فريق يتخذ موقفًا عدائيًا من الآخر، ويرى في أفكاره الأنموذج المثالي الذي لا يدانيه أي توجه فكري آخر، ومن ثم اتجه كل فريق إلى محاولة تعميم أنموذجه بعد الثورة على كل أطياف الشعب، باعتباره الأنموذج الذي يقود إلى تقدم الوطن ورقيه، والنظر إلى الآخر على أنه العدو الذي يريد أن يأكل الكعكة، ومن ثم وجب سحقه وتقييده بما أوتي من سبل.

ولكن هل للدوغما صور وأشكال متعددة؟ نعم، يمكن القول إن للدوغما صورًا متعددة:

– الأولى: الزعم بالحقيقة المطلقة دون الاعتماد على براهين يقينية وأدلة منطقية.

– الثانية: النظر إلى أن العلم الإنساني لا يقف عند حد نتيجة الزعم بإطلاق العقل الإنساني.

– الثالثة: التمسك بالمعتقد ورفض أي نوع من أنواع التلاقي مع العقل.

---

[13] علي أسعد وطفة وعبد الرحمن الأحمد، التعصب ماهية وانتشارًا في الوطن العربي، ص 749

[14] محمد عثمان الخشت، مفارقة.... العلمانيون احتكروا الحديث باسم الاستنارة، ويتهمون الإسلاميين بالظلامية، مجلة عقيدتي، 2013/5/7

وتمثل الصورة الأولى تلك الإيديولوجيات والاتجاهات الفكرية التي لا تلم بحقيقة ما هي عليه من فلسفة وتصور عام لتوجهها، وإنما يسير الأتباع فيها كالركبان أو القطيع الذي يتبع الراعي، وهي، في ذلك، لا تتجه إلى تحليل مضمونها ونقد الركائز الذي يرتكز عليها هذا المضمون. ويمثل الصورة الثانية العلمانية التي تقف من الدين موقفًا عدائيًا، ويظهر ذلك بوضوح في توجهات الدول الغربية التي تقف موقف العداء من الحضارات الأخرى، وخاصة الإسلامية، بزعم أن أنموذجها الحضاري هو الأنموذج المطلق. ويمثل الصورة الثالثة بعض التيارات الدينية المتشددة التي تقف عند حدود النص دون ربط هذا النص بالعقل والتفسيرات العقلية.

تقوم الدوغما في مختلف صورها على أساس هيمنة النص المرجعي دون التفاعل معه بالنقد والمقارنة والتحليل، والتسليم المطلق بكل آراء الأجداد والآباء والزعماء، ومن ثم فإن العقل في هذه الحالة يكون رهين رأي مرجعي ليس له من سبيل للتأكيد إلا بالتمسك برأي الأقدمين. وهذا فيه مخالفة صريحة للنص الديني، إذ يمكن القول إن الله تعالى نهى عن التمسك بالقديم لقدمه تقليدًا ومحاكاة، فقال تعالى: "وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا، أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئًا ولا يهتدون"[15] وقوله تعالى: "وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا أو لو كان آباؤهم لا يعلمون شيئًا ولا يهتدون"[16]

ويرى الدكتور محمد عثمان الخشت أن التيارات الدينية السياسية قد ارتكبت بعد الثورة أخطاءً جسيمة عطلت الثورة عن الوصول إلى إدراك أهدافها، إذ كان أول هذه الأخطاء أنها حولت الدين الأصلي إلى مجرد طقوس وشعائر أكثر مما ركزت على الجانب العملي، كنقاء الضمير واتساق الظاهر والباطن والفضيلة، مع التركيز على الجانب الشكلي والسلطوي القهري أكثر من التركيز على الجوهر[17]. مع أن واقع الأمر يؤكد أن الرسول، صلى الله عليه وسلم، كان يحذر من خطورة تحول الدين إلى شكليات تفقد الدين جوهره وتلبس مضمونه على الناس، وهذه في رأيي أحد مظاهر الدوغما في بلادنا بعد الثورة.

إلا أنه يمكن القول، إن التيارات الإسلامية بعد الثورة لم تبعث رسائل الاطمئنان إلى التيارات العلمانية بكل توجهاتها السياسية والفكرية، وراحت تعمل بكل ما أوتيت من قوة على مبدأ الإقصاء من أول يوم، معتقدة أن الساحة أصبحت خالية إلا منها، وراحت تعمل بمبدأ أهل الثقة، وليس أهل الكفاءة، وهو المبدأ الذي استعمله

[15] البقرة: 170

[16] المائدة: 104

[17] محمد عثمان الخشت، الرسول كان حريصًا على التوافق الوطن، بوابة الوطن الإلكترونية، 2013/4/4م، على الرابط التالي: http://www.elwatannews.com/news/details/158585/

نظام الثلاثين عامًا من حكم مصر، في الوقت الذي كنا فيه ما أحوج إلى ذوي الكفاءة من الوطنيين الذين لا يعملون من أجل أيديولوجية ما، أو اتجاه سياسي ما أو حزب ما، وإنما كان عملهم من أجل صالح الوطن فالرسول، صلى الله تعالى عليه وسلم، عندما دخل المدينة وضع الصحيفة "صحيفة المدينة" التي تنظم العلاقات بين أبناء الموطن الواحد دون تفرقة، وهي ما يمكن عدها أول دستور في التاريخ الإسلامي؛ لأن هذه الصحيفة الدستورية قامت على مبدأ التعددية الدينية والثقافية في مجتمع المدينة، فلا تفرقة على أساس الدين أو القبيلة أو اللون أو غيره، وأعطت للجميع ما له من حقوق، وكلفته بما عليه من واجبات، كدليل حي على إرساء مبدأ المواطنة. فنظر التيار العلماني إلى التيارات الإسلامية على أنها تستأثر بالحكم والسلطة.

ومن الأخطاء التي وقع فيها التيار الإسلامي: إخلاف الوعد، فالله تعالى في محكم آياته دعا مؤكدًا إلى الوفاء بالوعد فقال: "إن الله لا يخلف الميعاد"[18]، وقوله تعالى: "فلا تحسبن الله مُخْلِفَ وعدِهِ رسلَه"[19] وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان"[20] وهذا أوقع بلا شك عدم مصداقية، ومن ثم فإن إخلاف الوعد في مجال السياسة يوقع في نفس التيارات السياسية الأخرى، وهي التيارات العلمانية، التوجس خيفة من ذلك. ومن ثم كان عدم الوفاء بالعهد ثم التعالي عن تداركه، وعدم تقديم الاعتذار تحت تأثير منطلقات فكرية معينة، هو نوع من الدوغما التي ظهرت بعد الخامس والعشرين من يناير. ويعقب الدكتور الخشت على ذلك، فيرى أن الجلوس على مائدة الحوار السياسي يحتاج قدرًا من الثقة بين القوى السياسية معللاً ذلك بأن المشروع الذي يحمله التيار الإسلامي مشروع أخلاقي في المقام الأول، فبوصول التيار الإسلامي للحكم أصبحت السياسة مرتبطة بالأخلاق.[21] ومن ثم ظهر للناس أن التيار الإسلامي فصل بين النظرية والتطبيق.

وكان من أشد مظاهر الدوغما عند ممثلي التيار الإسلامي الذي وصل إلى سدة الحكم أنه اتبع نظام الثلاثين عامًا في الاعتماد على أهل الثقة وليس أهل الكفاءة، وهو الأمر الذي ثبت فشله في السابق؛ لأنه قاد الأمة إلى حالة من التردي والانحطاط في السلم الحضاري، باعتباره أقصى ذوي الكفاءة والخبرة والعلم القادرين على النهوض بالأمة، ومن ثم كان التمسك بهذا الأمر، رغم أنه أثبت فشله على مدى عقود، نوعًا من الدوغما التي جعلت صاحبها منغلقًا على فكره، لا يسمح لنفسه أن تستمع إلى فكر الآخرين.

---

[18] آل عمران: 9

[19] إبراهيم: 47

[20] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 1، ص ص 112 - 113

[21] محمد عثمان الخشت، الرسول كان حريصًا على التوافق الوطن، بوابة الوطن الإلكترونية، 2013/4/4م، على الرابط التالي: http://www.elwatannews.com/news/details/158585/

ومن مظاهر الدوغما ما وقع فيه التياران: الإسلامي والعلماني، من تقسيم أبناء الوطن عالمين: عالم الكفر وعالم الإيمان، عالم التنوير وعالم الرجعية، عالم الحق وعالم الباطل، عالم الفكر وعالم الجهل. فالسياسة هي فن التفكير في مصالح الشعب وتطبيقها بكل ما أوتي الحاكم من قوة، والتيار الإسلامي ينظر إلى التيار العلماني على أنهم كفار وأهل باطل وانحلال، والتيار العلماني ينظر إلى أنصار التيار الإسلامي على أنهم رجعيون وجاهلون ومتزمتون ورمز للجهل والبربرية.

ومن نتائج الأخطاء التي وقع فيها التيار الإسلامي في الحكم وجود حالة من العدمية والفوضى غير الخلاقة، حسب الخشت، مع الوقوف على حافة الانهيار الاقتصادي، فضلاً عن احتمالية قيام صراعات مسلحة داخل مصر خاصة، وقد ظهر العجز عن الوصول إلى حلول عبر الحوار، فالتيار الإسلامي افتقد القدرة على الإدارة الجيدة نتيجة نقص الخبرة، والقدرة على إحداث توافق وطني مع التيارات السياسية الأخرى، فكان تفكيره كتفكير تلك التيارات يعتمد على التفكير بعقلية امتلاك الحقيقة المطلقة، وهي إشكاليات لا نظن أن التيار العلماني سيتغلب عليها في حالة وصوله للحكم؛ لأن التفكير الدوغماطيقي واحد، تفكير قائم على الإقصاء وقطع جسور الحوار الوطني وتغليب سياسية المغالبة لا المشاركة.[22]

ومن ثم، فقد ترتب على الصراع السياسي بين الطرفين: الإسلامي والعلماني، أن أوحت للعقل الجمعي عند كل طرف بأن الطرف الآخر العدو الذي يريد اغتياله، فأوجس في نفس كل طرف خيفة من الآخر، وأصبحت التفسيرات تدور حول نظرية المؤامرة، وساد منطق التخوين، وأصبحت التيارات السياسية: المؤيدة والمعارضة لا تثق بعضها ببعض. ومن ثم كانت أية خطوة سياسية من 25 يناير إلى ما بعد 30 يونيو لا تستحوذ على إجماع الشعب نتيجة انقسام الفرقاء السياسي. ومن ثم كانت الدوغما بين التيارين من قبيل التعصب السلبي الكريه، وهو التعصب، على حد تعبير أحد الباحثين، الذي يتبدى في أشكال التقويمات والمشاعر الوجدانية السلبية مثل الكراهية والبغض والنفور وفي القوالب النمطية السلبية التي تقلل من قيمة الأشخاص الآخرين وتحط من قدرهم، ومن قدر من له علاقة بهم، وتجعلهم في مستوى أقل من مستوى البشر، ويترتب على ذلك كل أشكال التمييز والفصل العنصري في صورتها المتطرفة المغالية.[23]

---

22 محمد عثمان الخشت، الرسول كان حريصًا على التوافق الوطن، بوابة الوطن الإلكترونية، 2013/4/4م، على الرابط التالي: http://www.elwatannews.com/news/details/158585/

23 انظر: معتز سيد عبد الله، **الاتجاهات التعصبية**، عالم الفكر، 1989م، ص ص 123- 124

مظاهر الدوغما (التعصب) وأسبابها في توجهات العلمانيين:

كان مراد وهبة، واحدًا من زعماء الفكر العلماني في مصر والوطن العربي، جاهد طوال عمره دفاعًا عن هذا الفكر، وقاتل من أجل الربط بين العلمانية والتنوير، والأصولية والجهل، وقد واجهته في فكره ومنهجه حول هذا المنزع عديد من الاتجاهات المتعارضة فكريًا ومنهجيًا مع ما ذهب إليه. ومن ثم كانت مؤلفاته تأكيدًا واضحًا على هذا التوجه، وهذا ما جعل هذه المؤلفات تحمل في جعبتها فكرة أساسية تقوم على أن قضية العصر الأساسية، التي أرجع إليها كل ما تعانيه الإنسانية من عنف وإرهاب وقتل وأنشطة اقتصادية غير مشروعه، هي الأصولية وتفريعاتها في علاقتها العضوية بالرأسمالية الطفيلية.[24] وموقف العلمانيون هنا يمثل، في نظري، إحدى صور الدوغما؛ لأنه ينبني على الاعتقاد المطلق بأن العلمانية تملك الحقيقة وراعية التقدم والتنوير، وهذه هي الدوغما بعينها.

وقد سعى التيار العلماني إلى إفشال المشروع الإسلامي من أول يوم، ظنًا منه أن الديمقراطية لا بد أن تمر عن طريقه هو، ومن ثم فقد استخدم المظاهرات بصورة فجة لا يستطيع معها أي مسؤول أن يؤدي ما عليه من واجبات المنصب، وهو الشيء نفسه الذي يتبعه أتباع التيار الإسلامي الآن ضد السلطة التي جاءت بعدهم، حتى بلغت جملة الدعوات إلى المظاهرات في فترة حكم التيار الإسلامي، التي استمرت سنة، أربعًا وعشرين مظاهرة، بواقع مظاهرة حاشدة كل أسبوعين، فضلاً عن المظاهرات الفئوية التي لم تكن تنقطع ليل نهار. كما استخدم التيار العلماني، بدافع من الدوغما، الإعلام وسيلة ضغط، ومن ثم كان المضمون الإعلامي باهتًا لا يبحث عن الحق والباطل، في الغالب، بقدر ما كان يبحث عن السبق الإعلامي، وعن عنصر جذب الجمهور، بطرق لا يرتضيها الميثاق الإعلامي في دول العالم المتقدم، فعمل على تغليب فريق على فريق، بحثًا عن رفع نسبة المشاهدة التي تتيح له ارتفاع نسبة الإعلانات. وبدلاً من أن يبحث الإعلام العلماني، والأمر نفسه ينطبق على القنوات الدينية، عن مواطن الاتفاق رغبة في رأب الصدع كان يبحث عن الموضوعات التي تؤجج نار الفرقة والانقسام.

ويمكن القول إن العلمانيين كانوا يميلون إلى النظر إلى الأديان، التي حصرها مراد وهبه في كتابه الأصولية والعلمانية في أحد عشر دينًا، على أنها شيء من الماضي، في حين أنه كان ينظر إلى التنوير، وهو المرادف الطبيعي عنده للعلمانية، على أنه شيء من المستقبل، ولما كان التنوير، أو العلمانية، هو المحرك الوحيد عنده نحو مستقبل أفضل اقتصاديًا وعلميًا وحياتيًا، فقد أجبره هذا على القول إن التاريخ يبدأ من المستقبل

[24] انظر: مراد وهبه، **الأصولية والعلمانية**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 1995م، ص 5

خلافًا لما عليه واقع الأمر من أن التاريخ يبدأ من الماضي،[25] لكنه لما كان ينظر للدين على أنه شيء من الماضي فلا مانع من جرد هذا الماضي من خصوصياته التاريخية والحضارية تحقيقًا لمآرب فكرية ترسخ لمبدأ العلمانية الليبرالية الدوغماطيقية إن صح هذا التعبير.

إن ملامح المستقبل الذي يريده العلمانيون لا يقوم على أية أسس من الماضي حتى لو كان هذا الماضي دينًا، وإنما تقوم ملامح المستقبل على أسس دوغماطيقية علمانية صرفة، ترى في المادة والعلم الجناحين اللّذين يطير بهما إلى آفاق من التقدم والتنوير، ومن ثم كانوا يعولون كثيرًا على تحديد ملامح الرؤية المستقبلية، فحصروها في الكونية والكوكبية والاعتماد المتبادل. ومن ثم فإن الرؤى الكونية التي تقدمها الأديان على تنوعها لا تضاهي عندهم الرؤية الكونية العلمية التي يمكن أن يقدمها العلم بفضل الثورات العلمية والتكنولوجية التي تم غزو الفضاء بناءً عليها؛ لأنهم يرون الرؤية العلمية رؤية لا تقبل الغلق، وإنما تظل مفتوحة وناقدة لذاتها، تحاول أن تزيل اغتراب العالم عن هذا الكون.

في حين كان ممثلو التيار الديني، أو معظمهم على الأقل، ينظرون إلى الماضي على أنه يمثل كل شيء، فانغمسوا فيه حتى النخاع، مع أن الله تعالى قد أمر بالأخذ بالعلم وأسبابه، وأرشد المسلمين خاصة والناس عامة إلى ضرورة تقسيم المهام العلمية والعملية على طوائف الناس وعدم الانكباب فقط على الدين دون الدنيا، أو المعتقد على حساب العلم، ونفهم ذلك من قول الله تعالى: "فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم"[26] وهذا منهج إلهي واضح وصريح يلقي في قلوب الناس قبل عقولهم أنه ليس من المطلوب أن يكون كل المسلمين فقهاء وإنما يقوم بعضهم بهذه المهمة، في حين يلتفت سائر المسلمين إلى العلم والعمل والإنتاج.

وعلى الرغم من أن النظرة التي يقدمها العلمانيون عن الرؤية المستقبلية للكون والحياة تقوم على أساس الالتقاء بالآخر فكريًا وعلميًا وحياتيًا بهدف تحقيق وحدة المعرفة في إطار وحدة الكون، خاصة أنهم أكدوا على نفي التبعية ونفي المفهوم التقليدي للاستقلال، بمعنى نفي الاستقلال المطلق للدولة، إذ لم يعد بالإمكان حل المشكلات الإقليمية، مثل: الانفجار السكاني، وتلوث البيئة، وأزمة الموارد الطبيعية، إلا في إطار من الاعتماد المتبادل على أساس الكوكبية، بل لم يعد بالإمكان حل المشكلات العلمية؛ لأنه ليس في قدرة علم من العلوم أن يعمل بمعزل عن غيره من العلوم، وعلى الرغم من ذلك، فإن نظرة العلمانيين هنا تفترض في الأديان أنها بمعزل عن التطور؛ لاعتقادهم الراسخ بأن تصور الأديان ينطوي على نزعة تعصبية تفترض في نفسها الحقيقة

[25] انظر الأصولية والعلمانية، ص 9

[26] التوبة: 122

المطلقة، وربما هذا ما دفع مفكرًا علمانيًا مثل مراد وهبه، إلى أن يقوم، وهو في سبيل تحقيق التنوير الذي يرتئيه وترتئيه كل العلمانيات، بدراسة العلاقة بين الكثرة والواحد نظره مختلفة عن ذي قبل، فلم يدرسها في إطار مسألة الخلق، وإنما درسها في إطار مسألة سلام العالم.

وأعتقد أن الأمر لا يختلف كثيرًا في التدين الصحيح، أي غير المذهبي، الذي يستند إلى الكتاب والسنة، فالإسلام مثلا لا يمنع من التواصل الحضاري والفكري والحياتي مع الآخر أيًا كان هذا الآخر، ما دام هذا التواصل يؤدي إلى نشر الأمن والسلام في ربوع العالم، وإذا كانت هناك بعض الأصوليات الدينية التي لا تعترف بالآخر، ولا تقيم أطر حوارية بينها وبين الآخر، مثل بعض المتشددين هنا أو هناك ومثل الديانة اليهودية التي تبيح قتل الآخر وسفك دمه، والاستيلاء على ما يملك بدعوى أن اليهود شعب الله المختار، فإن ذلك لا يتخذ دليلاً على انغلاق كل الأصوليات وتشددها، ويكفي أن نعلم أن الإسلام يفتح حوارًا حضاريًا مع الآخر من أجل التواصل الإنساني، ويكفي أن تقدم المسيحية مبادئ المحبة والتسامح ونبذ الخلاف مع الآخر.

إن الركن الركين الذي تقوم عليه معطيات التنوير عند العلمانيين هو الالتقاء بالآخر فكريًا دون النظر للعقيدة أو الموطن أو الأصل أو اللغة، ومن ثم فقد كانوا ينظرون إلى التنوير في دائرة الكوكبية والاعتماد المتبادل أكثر من نظرتهم إليه في دائرة الكونية، إلا بمقدار ما يتصل بفكرته عن التواصل والالتقاء الحضاري بين العالم بعضه ببعض. ولا نجد كبير فرق بين الأصولية الصحيحة وبين ما تطرحه العلمانية هنا في هذه الفكرة؛ إذ إن الأولى تؤمن بهذه المبادئ، بل إنها تؤمن بمبدأ المواطنة الذي يحمل كل هذه المفردات في طياته، والدليل على ذلك أن الرسول في صحيفة المدينة التي أقرها بعد وصوله إلى المدينة مهاجرًا من مكة طرح مفردات المواطنة للتطبيق بكل ما تحمله من مضامين، بحيث تعد دستورًا أنموذجًا يؤمن بالتعددية داخل المجتمع، فدعا إلى الاعتراف بكل الكيانات الموجودة في المدينة دون تفرقة دينية أو قبلية أو طبقية، ونادى فيها بحفظ الدماء، وهو ما يعني الإيمان بحق الإنسان في الحياة، ثم دعا فيها إلى حق الملكية، وأقر كل طائفة عقدية على احتكامها إلى قوانينها الخاصة، ما دام لا يتعارض مع الحقوق الإنسانية، وهذا كله يدل على الإيمان بالتعددية والاعتراف بالآخر، الذي يحمل في طياته الالتقاء به فكريًا، والاعتماد المتبادل في دائرة الوطنية والانطلاق منها إلى دائرة الكونية.[27]

وإذا كان العلمانيون يتهمون الأصوليين بادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة، فإن الأصوليين وقعوا في هذا الأمر أيضًا، فاتجهوا إلى اتهام العلمانيين بأنهم يتمسكون برأي هو في الحقيقة يمثل الادعاء بالمطلق؛ لأن القول

[27] الأصولية والعلمانية، ص 12

بأنني على صواب دائمًا والآخر على خطأ نوع من الادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة، ومن ثم فليس لهم أن ينطلقوا من مبدأ الاتهام إلى الوقوع فيه، وحذف ما سواه من الأفكار والمبادئ التي يعبر عنها المخالفون بدعوى أنها تمثل الآخر الرجعي. ومن ثم فإن مما يتهم به العلمانيون هنا تأثرهم الواضح بكانط في محاولة ترسيخه لما يسمى بالدين العالمي الذي تمّحي فيه كل الفوارق الدينية والمذهبية والفكرية، ليبقى في النهاية ما يسمى بالمطلق أو الدين العالمي الذي هو مجموع نتاج الأفكار الإنسانية دون استثناء أو إقصاء، تحت ستار ما يسمى بوحدة الكون المعرفية. ولا شك أن هذه النظرة لو كان غرضها التواصل الحضاري والمعرفي بين الشعوب فذلك من الأمور التي من واجب الجميع، خاصة المفكرين، الالتفاف حولها والعمل على توطينها في بيئتنا الثقافية والفكرية، أما إذا كان الغرض منها الانغماس في الآخر والاندماج معه والتأثر به في كل ما يخالف ثقافتنا وعادتنا الأخلاقية ومبادئنا الدينية، ففي ذلك ضياع للهوية العقدية والقومية، خاصة أن الشعوب الإسلامية شعوب متدينة بطبعها.

غير أننا نرى أن من أهم أسباب الشقاق بين العلمانية والأصولية هو أن العلمانيين في حديثهم عن الأصولية يعتقدون خطأ أن الإسلام لا يختلف عن الأصولية المسيحية منذ بدء نشأتها، والتي كانت تناهض التنوير، خاصة مع بدء الثورة الفرنسية، فالإسلام لا ينتقد المجتمع العلماني أو الليبرالي من أجل تأسيس مجتمع يقوم على مطلق، هو المطلق الإسلامي، وإن كان هذا يوجد في الأصولية المسيحية والأصولية اليهودية، التي امتدتا بنقدهما إلى العلم الحديث على الإطلاق، وإنما تنتقدهما لعوامل فكرية عقلية أكثر منها عقدية دينية، وإذا كان العلمانيون يظنون أن الدين دعوة للمطلق، فإن هذا المطلق قد وقعت فيه العلمانية باستئثارها بالتنوير والتقدمية وسلبه من الآخر لتلصقه بنفسها، وإلا فلماذا هذه النظرة التعصبية التي ترى في نفسها الصواب وترى أن الجميع على خطأ؟

كما أن من أهم أسباب الشقاء أن ممثلي التيار الإسلامي في حديثهم عن العلمانية يعتقدون أن العلمانية كلها شر، وأنها تنطلق من أجل تأسيس مجتمع قائم على الانحلال الأخلاقي والانفتاح اللامحدود مع الآخر، ناسية أو متناسية أن من المبادئ العلمانية ما له أثره في الارتقاء بالوطن من مثل مبادئ: المواطنة، والتعددية، والديمقراطية، وغيرها من المبادئ التي نرى أن الإسلام دعا إليها ودفع الناس دفعًا إلى التمسك بها منهجَ حياة، فيه انتصار لقيم الإسلام ذاته.

ويستند الأصوليون إلى بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي رأوا فيها أو فسروها على أنها مبادئ السياسة والحكم، مثل قوله تعالى: "فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا

حرجًا مما قضيت ويسلموا تسليمًا."[28] وقوله تعالى: "وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرًا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً بعيدًا"[29]. وقوله تعالى: "إنا أنزلنا إليه الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيمًا"[30] وقوله سبحانه: "فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم"[31] وقوله: "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون"[32] وقوله: "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون"[33] وقوله: "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون"[34] وقوله تعالى: "ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئًا"[35] وقوله: "يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً"[36] وقوله تعالى: "فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيرًا من الناس لفاسقون أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكمًا لقوم يوقنون"[37] وقول الرسول، صلى الله عليه وسلم: "كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا ومن يأبى يا رسول الله؟ قال من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى"[38] وقوله: "تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدًا: كتاب الله وسنتي"[39]

ويعني الإسلام النقي، أي غير المتمذهب، عندنا الرجوع إلى الكتاب والسنة، بعيدًا عن التفسيرات المشبوهة لبعض رجال الدين، كأحد المفردات الأساسية في العقيدة الإسلامية، وهي بذلك لا تدعي امتلاك المطلق إلا في إطارها العقدي الشرائعي، وهذه طبيعة كل الأديان، أما في الجوانب الأخرى فقد أعطى الإسلام للإنسان مطلق الحرية في اتجاهاته الفكرية والعقلية وحتى العقدية، ولم يكره طرفًا على اتخاذها، بعيدًا عن التفسيرات المشبوهة لرجال دين يقدمون الأيديولوجية والمذهبية على ما عداهما.

---

[28] النساء: 65

[29] الأحزاب: 36

[30] النساء: 105

[31] المائدة: 48

[32] المائدة: 44

[33] المائدة: 45

[34] المائدة: 47

[35] الجاثية: 18، 19

[36] النساء: 59

[37] المائدة: 49، 50

[38] **صحيح البخاري**، القاهرة، دار الشعب، د. ت، ص 7280

[39] **جامع العلوم والحكم**، ج1، ص 233

بيد أنه مما يؤخذ على التيارات الإسلامية أن العقل عندهم دائمًا موجه إلى نقد العلمانية بكل أيديولوجياتها: الليبرالية والرأسمالية والاشتراكية والماركسية والوجودية، معتقدين أنها تمثل عقبة كؤود في سبيل إقامة الدين ونشر الفكر الإسلامي الصحيح، وإن كنا نعتقد أن هذه الأمور لا تنطبق على العلمانية بكل طوائفها، فإذا كانت تنطبق على الماركسية والوجودية، فإنها لا تنطبق على كل ليبرالية أو اشتراكية أو رأسمالية، وكان على ممثّلي التيّارات الإسلاميّة ألاّ يستندوا على أتباع الإيديولوجيات الثلاثة السابقة في تأكيد وجهة نظرهم؛ لأن الليبرالية والرأسمالية والاشتراكية في أوروبا، التي يتخذها العلمانيون قبلة لهم، لا ترتضي أفعالهم التي تناقض الديمقراطية في الحكم.

وينظر التيار الإسلامي إلى العلمانية في بلادنا على أنها علمانية شكلية أخذت من العلمانية الغربية أسوأ ما فيها، إذ حصرتها العقول في الملبس والمأكل والتقاليد الغريبة على مجتمعاتنا، ولم تستند إلى مضامين العلمانية القائمة على الحرية والعدالة والمساواة واحترام الآخر والعمل الجاد. ومن ثم فمن الحري بأرباب العلمانية أن يعملوا على ترسيخ هذه القيم، لا أن يجروا وراء السراب المغلف بإطار جوهري من الدوغما، كما أن عليهم أن يوطنوا في نفوس الناس حب العلم وإتقان العمل، لا أن ينشغلوا بقضية فصل الدين عن السياسة، لأن الدين ليس سببًا في تدهور أمة ما، وإنما سبب التدهور يعود إلى إغفال قيم العلم والعمل، ومبدأ الأخذ بالأسباب.

غير أنه مما يؤخذ على أرباب التيار الديني، ويزيد من حدة الصراع ويعتبر مظهرًا من مظاهره، أنهم يشككون في كل ما هو علماني، وأن أي فشل في تطبيقاتهم مردود إلى مؤامرات العلمانية المشكوك في وطنيتها، ونفت عنهم الوطنية والإيمان، وليست العلمانية بأسعد حظًا من هذا، فقد وسمت الأصوليين بأفظع من ذلك ونفت عنهم الوطنية والانتماء، بل اتجهت إلى أن سبب ما تلاقيه الأمة من تراجع يعود إليها، وهذا يعد نظرة تعصبية حقيقية، والتعصب أحد المفردات الأساسية التي تستند إليها الدوغما، تحمل في جعبتها نظرة فوقية لا تقل عن تلك النظرة التي وسم بها العلمانيون الأصولية، فليس مصطلح ملاك الحقيقة المطلقة إذن يقف عند جماعة دينية أو مذهبية أو أيديولوجية، بل إنه يفصح عن نفسه في إطار العلمانية، فالعلمانية ادعت الحقيقة المطلقة حين ذهبت إلى أنها تحمل وحدها مشاعل التنوير والتقدمية للمجتمعات، وكذلك وقع الأصوليون في هذا المنزلق عندما ظنوا أنهم وحدهم القادرون على ذلك، وأن غيرهم لا يحمل غير الظلام للوطن.

وادعت العلمانية الحقيقة المطلقة كذلك حين ادعت أن الدين، دون أدنى قراءة في هذا الدين أو قليل من الاطلاع مستندة إلى خطأ بعض التطبيقات المنسوبة إليه، وهي في الحق لا تنسب إليه وإنما تنسب إلى أصحابها، فالإسلام شيء وواقع المسلمين شيء آخر؛ إذ لا يصح الربط بين واقع المسلمين المرير وبين

الإسلام، والإسلام ليس سببًا في ذلك، بدليل أنه يحمل في ثنايا آياته وأحاديثه الدعوة إلى العلم والعمل والتفكر والتأمل في كل جوانب الكون، ودعا إلى الشورى وحرية الآخرين حتى ولو كانوا مختلفي العقيدة، بل لقد دعا إلى مبادئ حقوقية وإنسانية سبق بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أقول إن العلمانية ادعت أن الدين طقوس وشعائر فقط، معتبرة إياه مخدرًا في حين نظرت إلى مبادئها على أنها تنويرية وتقدمية. أليس في ذلك إذن ادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة؟ أليس في ذلك قطعًا للحوار مع الآخر بالمصادرة على فكره؟ ألا يمثل هذا إرهابًا للآخر المختلف فكريًا؟ وما معنى أن يقول بعض العلمانيين إنه لا تناقض بين أن تكون متدينًا، وبين أن تكون إرهابيًا أصوليًا؟[40]

إلا أنه من أخطر ما وقعت فيه التيارات الإسلامية أنها فصلت بين النظرية والتطبيق، فالمشروع الإسلامي مشروع أخلاقي في المقام الأول، وإذا تبين للناس أنك تطبق الدين شكليًا فقط فإن هذا يعني أنك فقدت مصداقيتك بينهم، مهما كانوا يؤيدون المنهج الإسلامي والفكر الإسلامي في الحكم، كما أن الاهتمام بالتفاصيل دون الأمور الجوهرية أوقع في اختلافات جمة بين التيارات الإسلامية ذاتها.

وإذا كان العلمانيون يلومون على التيارات الدينية أنها تنظر إلى أن أي تنازل عن مبادئها يعد خيانة للحق، فإنه أمر تشترك فيه العلمانية حقيقة، فهل يتنازل العلماني عن مبادئه وأفكاره؟ أليس ينظر إليها على أنها الحق الذي لا مراء فيه ولا جدال؟ فإذا طلب من العلماني أن يتنازل عن مبدأ من مبادئه، وليكن مثلاً المبدأ القائم على فصل الدين عن السياسة، فهل سيفعل؟ وإذا فرضنا جدلاً أنه فعل فهل سيقابل بالترحيب من أقرانه العلمانيين؟ وهل ستظل نظرة العلمانيين له كما كانت؟ أم سينعتونه بالخيانة لتنازله عن المبادئ الأساسية التي تمثل لهم الحق والصواب؟

الدين والحضارة بين الأصولية والعلمانية:

لقد ذهب العلمانيون إلى أن التنوير والتقدم وليدا العلمانية، وأن التخلف والبربرية وليدا الأصولية الدينية، ولو أنهم تمهلوا قليلاً لعلموا أن للتقدم أسبابه كما أن للتخلف أسبابه، وهذا ما يؤكده أستاذنا الدكتور محمد السيد الجليند عندما يقول: "فللنصر أسبابه وللهزائم أسبابها، كما أن لقيام الحضارات أسبابها ولانهيار الحضارات أسبابها، وتلك سنن الله في كونه لا فرق فيها بين أمة مسلمة وأخرى كافرة."[41]

---

[40] مراد وهبه، **ابن رشد وتدريس الفلسفة، الإرهاب وتدريس الفلسفة، إرهاب المطلق**، القاهرة، دار قباء، 2000م، ص 27

[41] محمد السيد الجليند، **تيارات فكرية معاصرة**، القاهرة، دار الثقافة العربية، 1998م، ص 63

ومن ثم، فإن من مظاهر دوغما العلمانية أن العلمانيين توحي كتاباتهم، في محاكاة للاتجاه الغربي، بأن سبب التأخر الفكري والحضاري في العالم، والشرق الإسلامي على جميع الأصعدة تحديدًا، يعود إلى الدين؛ أي التمسك بتعاليم الدين وتوجهاته ومبادئه، فجاء العلمانيون فألصقوا الجهل بالدين والتنوير بالعلمانية، مع أن أسباب التقدم والتنوير لا ترتبط باتجاهات عقدية أو مذهبية؛ لأن أسباب التقدم والتنوير معروفة وموجودة أكدتها أقلام العلماء والمفكرين، وهي في الحق أسباب تتعلق بالفرد وأسباب تتعلق بالجماعة أو الدولة. فهل الدين هو سبب تخلف المسلمين في بلادنا أم يعود إلى تلك الشخصية الانهزامية التي تقوقع فيها المسلمون بدافع الفقر حينًا، الذي يرزح فيه مثلاً ما يقرب من خمسين في المئة من المصريين، أم بدافع الجهل، الذي يرزح فيه مثلاً ما يقرب من أربعين في المئة من المصريين، أم بدافع الاستبداد السياسي حينًا آخر؟ فنحن إذا عقدنا مقارنة بين الدول الغربية والدول الإسلامية في مسألة الحريات ومبدأ الديمقراطية لوجدنا البون شاسعًا، ولتأكد لنا ما هو سبب التراجع والتخلف الذي تعانيه بلادنا. فلا الإسلام سبب في تأخر المسلمين، ولا هو سبب في تدهورهم الحضاري والفكري، ولا يوصف المتمسكون به بالبربرية والجاهلية والرجعية في مقابل مصطلحات التنويرية والتقدمية التي يصف بها العلمانيون العلمانية.

إن مسلك كثير من التيارات الإسلامية في فهمها للتقدم الحضاري لا يتناسب مع منطلقات القرآن ذاته، إذ وجدنا غالبية المسلمين تنتابهم نزعة أكيدة نحو التواكل مع عدم الأخذ بأسباب التقدم الحضاري، وهذا هو السبب في تلك النظرة التي تنظرها التيارات العلمانية تجاه التيارات الدينية. إن مشكلة التخلف الحضاري من المشاكل العويصة التي أدركناها بعد طول غفلة وانتكاسة، وهي مشكلة تعبر في جوهرها عن الحال التي وصل إليها المسلمون في عصورهم القريبة، ولا أظن أن المسلمين قد تأخروا في فهمهم وإدراكهم لتلك المشكلة إلا بسبب نقص في نفوسهم وكسل في عقولهم؛ إذ أبوا أزمنةً طويلةً الاعتراف بأنهم متخلفون ومتأخرون، فما كان أكثر عجب المسلمين بأنفسهم وبمجدهم وعزتهم وأحولهم! وما كان أكثر ما يتغنون بالماضي الجميل الذي ذهب وولى! وما كان أسعدهم وهم يتحاكون عن بطولات الأجداد الرائعة دون أن يتمثلوا هؤلاء الأجداد، ويحاكوا صفاتهم وأعمالهم! وإنما ثمة أسباب رئيسية قد أدت بدورها الخطير في إلقاء ظلال كثيفة من التخبط والانحطاط والتدهور في صرح المسلمين الذي بناه الأجداد الأول في العصور الأولى للدولة الإسلامية، وهي أسباب تعود في جوهرها إلى عدم فهم المسلمين لحقيقة هذا الدين العظيم، الذي مهد السبيل أمام أتباعه لمسايرة التقدم العلمي. أما ما عداها من أسباب، فهي تعود، في التحليل الأخير لهذا السبب؛ إذ لولا عدم فهم المسلمين لدينهم لما كان هناك استبداد سياسي، ولما كان هناك انقسام للمسلمين بين مذاهب وفرق متناحرة ومتنافرة، ولما استطاع الاحتلال البغيض أن يجثم على صدورنا عشرات السنين، ولما كانت بشاعته تزاد يوماً بعد يوم، ولم يكن لأمة

قد عملت فيها معاول الهدم أن تقف ضده، إذ كيف للجسم الهين الضعيف أن يقف أمام أعتى الأمراض وأشرسها.

لقد قضت التيارات الإسلامية المعاصرة أعوامًا مديدة في الفخر بماضٍ لم يصنعوه، والأسى والحزن على حاضر يدعون عجزهم عن إصلاحه، وعن الأمل العريض في مستقبل يلقون عبء تحقيقه على الأجيال القادمة، وكان عليهم أن يوجهوا أنظار المسلمين إلى أن النهضة لا تكون إلا نتاج جهد، وأنها لا تنبعث إلا من أعماق هذه الأمة. إن التدهور الذي أصاب المسلمين كان قويًا وعميقًا، لأنه تراكمات عصور موغلة في الانحطاط واللامبالاة، وهذه التراكمات منعت المسلمين من إدراك حقيقة ما هم فيه، بل ظلوا يتمسحون بالماضي والأجداد، حتى أفاقوا فجأةً على واقعهم المر، إن الداء الدفين الذي يتوغل في جسم الوطن العربي الكبير، بتياراته العلمانية والدينية، مازال مستشريًا ومتحكمًا في بعض أعضائه، إذ مازالت الفرقة والانقسام والانتصار بالأجنبي وفساد الأخلاق وغيرها من الصفات المرذولة ماثلة أمام أعيننا تطل برأسها القبيح يومًا بعد يوم، وكأن هؤلاء المسلمين ينسبون إلى الدين بالاسم، وقد ألفوا هذه الصفات فلا يرضون عنها بديلاً، وكأنها لازمة من لوازمهم لا يستطيعون عنها فكاكًا، ولئن تركوها حينًا لبحثت عنهم والتصقت بهم مرة أخرى من تلقاء نفسها.

إنها مشكلة فهم وليست مشكلة دين، ومن ثم فقد صارت العلمانية، جنبًا إلى جنب مع التيارات الدينية إزاء هذه الآراء والمواقف التي يتبناها أعلامها، من ضمن المذاهب المغلقة وليس المذاهب المفتوحة، مع أن العلمانية ترى أن القراءة ملازمة للحوار[42] ومع أن القرآن دعوة مفتوحة للحوار، فكيف يصدر العلمانيون حكمًا كهذا دون قراءة في المصادر الإسلامية: أعني القرآن الكريم والسنة؟ وكيف يتهم التيار الديني غيره بالكفر والمروق الديني والحضاري؟ وإذا كان العلمانيون يسعون سعيًا حثيثًا كي يدخلوا في حوار مع الفلاسفة ذوي الأفكار الشيوعية والماركسية، فقد كنا نتمنى أن ينتهجوا النهج ذاته مع المفكرين ذوي المرجعية الإسلامية، تحقيقًا لمبدأ الحوار الذي يقود إلى التواصل، وربما إلى التماس نقاط مشتركة يمكن من خلالها بناء جسور ثقافة ومعرفة ربما تسهم في إجراء نوع من التقارب الحضاري، وإذا كان التيار الإسلامي يسعى سعيًا حثيثًا إلى التواصل الحضاري مع الغرب فلماذا لا يكون حريصًا على أن يكون تواصل أتباعه مع أبناء جلدتهم بالدرجة الأولى؟

إن السلام العالمي الذي يريده العلمانيون والأصوليون، والسلام هو المناخ الطبيعي الذي تتحقق فيه النهضة، لا يتحقق بالقضاء على الأصولية أو العلمانية، وإنما يتحقق بالقضاء على كل مظاهر الاستبداد في

42 انظر مراد وهبه، **محاورات فلسفية في موسكو**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 2004، ص 7

العالم، فهل تحقق السلام العالمي عندما تحكم الغرب، وما يزال، بأفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها في ظل العلمانية؟ وهل من السلام العالمي أن تتجسس أمريكا على دول العالم بما فيها الدول الصديقة؟ وهل من السلام العالمي أن يلقى القمح الأمريكي في النهر، ولا يمنح للدول التي تعاني مجاعات؟ وهل من السلام العالمي أن تنفق الدول الغربية وأمريكا عشرات المليارات على طعام القطط والكلاب في الوقت الذي تعاني فيه عشرات الدول قلة الغذاء وندرة الموارد؟

ولن يتحقق السلام العالمي إلا بالقضاء على كل مظاهر الاستبداد الذي تمارسه الدول الغربية على الدول الفقيرة، كما أنه لن يتحقق إلا بالقضاء على الاستبداد الذي تمارسه الدول على رعاياها، فالأصولية لا تعني الحرب العالمية، وليست مناقضة للسلام العالمي، كما أن العلمانية ليست كذلك أيضًا، وإنما القضاء على السلام العالمي سببه الرئيسي الاستبداد، فالاستبداد الأمريكي في أفغانستان كان سببًا في موجات التشدد فيها، والاستبداد الشيوعي بالشيشان كان سببًا في رد الشيشان عليه، والاستبداد السياسي في الدول العربية بالشعوب وخاصة ذوي الرأي من التيار العلماني أو التيار الديني كان سببًا في تفجر بركان الثورة.

حلول واقعية للالتقاء الفكري:

ليست الدوغما ربيبة فكر بعينه أو مذهب بعينه أو عقيدة بعينها أو أيديولوجية بعينها، وإنما تنشأ الدوغما من التعصب والادعاء بأن ما أمتلكه أنا من أفكار هو الحق الذي لا يملكه غيري، وهذا ما وقعت فيه العلمانية دون أن تدري وربما وهي تدري، وهو ما وقع فيه الإسلاميون أيضًا، ففصلوا دون أن يدروا بين النظرية والتطبيق، فهم نظريًا يتحدثون عن محاربة المطلق والتعصب ثم يقعون في شباكه، وهذا يفسر لنا العديد من المواقف التي اتخذوها سياسيًا أو فلسفيًا أو فكريًا.

وبناءً عليه، فإنه يمكن القول إن نقد العلمانيين والإسلاميين بعد الثورة كان هدفه بذر نوع من الجسور المشتركة، لا ليؤمن كل منهما بمبادئ الآخر، فذلك ما لا سبيل له، ولكن لبناء جسور من التعايش السلمي والحضاري الذي لن يكون له مكان في ظل هذا الصدام والتعصب، فلعلها دعوة إلى كل علماني قبل أن تكون دعوة شخصية إلى كل مصري، فإذا كانت القراءة ملازمة للحوار، فإن التواصل عندي ملازم للحوار.

ويبدو أن هناك حلولاً واقعية يمكن أن تبني جسورًا من الثقة بين الجانبين: الأصولي والعلماني، وهي:

– وضع خطة سياسية محكمة لكيفية التواصل، بكل حب وود وفاعلية بين أبناء الوطن الواحد، لا يكون فيها المنهج المتبع هو منهج الإقصاء، فما أحوجنا إلى لم الشمل، فقد ذاق الشعب المصري نتيجة هذا المنهج

الإقصائي الذي اتبعته السلطات السابقة في أثناء حكمها، ولا نود أن يكون هذا المنهج هو المنهج المتبع الآن؛ لأن مخاطره تتوالى على المدى القريب والمدى البعيد، ومن ثم فإن الحكمة واجبة والجلوس على طاولة الحوار أقرب الوسائل للم الشمل، وليس منطق القوة والمغالبة. ولنستحضر أنموذج النبي، صلى الله عليه وسلم، عندما دخل المدينة، فقام بعمل أول عقد اجتماعي في التاريخ من خلال صحيفة المدينة، وهي الصحيفة التي وضع فيها النبي الكريم أسس التعايش السلمي المشترك بين طوائف المدينة، سواء أكانت قبلية، ممثلة بالأوس والخزرج، أو دينية ممثلة باليهود والمسلمين، إذ يذكر ابن اسحق في السيرة النبوية كيف حفظ الرسول الكريم في صحيفة المدينة الحقوق، وهي: حرمة الدماء، وحرمة الأموال، وحماية الحريات، وأهمها حرية العقيدة، والتعددية والمواطنة والمساواة، والاستناد إلى مللهم الدينية في أحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية. وتحمل هذه الصحيفة قدرًا ساميًا من التوافق الوطني الذي أحدثه الرسول بين طوائف المدينة، وهو التوافق الذي كان مداره الصالح العام للوطن الذي كان يضم قبليات مختلفة كالأوس والخزرج، والأنصار والمهاجرين، وعقائد مختلفة كاليهودية والإسلام.

فلم يكن التسامح هو وحده الذي دفع الرسول الكريم إلى هذا الوفاق الوطني، وإنما كان يعود ذلك إلى الصالح العام؛ لأن الرسول كان يدرك جيدًا أن استقرار الدولة الإسلامية في المدينة مرهون بالتوافق بين الجميع بما فيهم قوى المعارضة، وهذا يدل على ذكاء النبي، صلى الله عليه وسلم، باعتباره رجل دولة، فضلاً عن كونه رجل دين، يعلم أن سفينة الوطن لن تسير بمطرقة الإقصاء ولا بسندان البطش، وإنما كان يعلم أن الذي يسيرها، إنما هو التوافق الوطني المبني على حب الوطن فعلاً لا قولاً.

– العمل على بناء جسور من التواصل بين التيارات المتناحرة، من خلال تواري الإيديولوجيات الخاصة والأجندات الحزبية، وأن تكون مصلحة الوطن هي العليا، فمادام الإسلام ينادي بالديمقراطية، متمثلة بالشورى، والمواطنة والسماح بالتعددية واحترام الإنسان، وهي مبادئ تنادي بها التيارات العلمانية أيضًا، فلماذا لا نبني على هذه النقاط المشتركة؟ وننبذ الخلاف والشقاق الجوهرية رغبة في الارتقاء بالوطن؟ لماذا لا تكون الأولوية للعمل الجاد من أجل الوطن؟

– عمل ميثاق شرف إعلامي حقيقي يكون توجهه الأساسي نحو نبذ الفرقة والشقاق باعتبارهما الأداة التي يتخذها التعصب مطية له، ولا مانع من أن يحدد هذا الميثاق الدورات التأهيلية التي يجب على الإعلامي اجتيازها حتى يكون أداؤه الإعلامي عامل تجميع لا عامل تفريق، فأغلب مذيعي مصر في حاجة إلى الإلمام بثقافة التواصل لا ثقافة التهييج، وليعلم كل إعلامي أن كل كلمة تخرج من فيه لها أثرها في طبقات الشعب،

باعتبار الإعلام موجهًا إلى الشعوب التي لم تأخذ حظها من التفكير العلمي المنهجي باعتبار 40% من الشعب يعاني من الأمية، وحتى يتم القضاء على هذه الأمية يكون للشعب دوره في نقد الإعلام وبيان غثه من سمينه.

– إجراء المصالحة الشاملة بين كل فرقاء الوطن الذين يمثلون التيارات السياسية الإسلامية والعلمانية، وذلك عن طريق عقد مؤتمر تُدعى له جميع القوى السياسية الفاعلة في المجتمع، وليس الأحزاب والقوى السياسية الكرتونية التي لا تمثل الشارع، وإن كان لها النصيب الأكبر في الفضائيات، ولا مانع أن يكون هذا المؤتمر بوساطة ورعاية دول عربية وأجنبية، يتم الاتفاق فيه على بنود عمل واضحة تمثل خريطة طريق حقيقية للمستقبل، وليس فيها إقصاء ولا إبعاد ولا تخوين ولا محسوبية، بحيث تقوم هذه البنود على سيادة القانون، والفصل بين السلطات ضمانًا لحياة ديمقراطية سليمة.

– العمل على أن يوجه كل فريق عنايته إلى مشاكل الشارع أكثر من تركيزه على مكاسب السياسة والاقتراب من الكراسي والمناصب السياسية، فإن مشاكل من مثل، الفقر والبطالة والتعليم وغيرهما من المشاكل الأخرى، بحاجة إلى الاهتمام وتقديم الحلول للتغلب عليها. فنحن بحاجة إلى فكر بناء وليس فكرًا هدامًا، فقد أتت الصراعات الداخلية من أجل المناصب الزائلة على الأخضر واليابس في بلادنا، إذ ما أحوج هذا الوطن إلى أياد تنبني ولا تهدم، تحنو ولا تقتل. فإذا فعلنا ذلك فسوف نكون يدًا واحدة تعمل دومًا في جانب الخير.

– وليس هناك ما يمنع من دراسة أشكال التعصب دراسة شاملة ومستفيضة، لتشخيص العوامل العضوية والنفسية والاجتماعية المسببة له، وتقديم العلاج الناجع لها. كما أنه ليس هناك ما يمنع من عمل دراسة تقيس المراحل العمرية التي تكون أكثر ميلاً إلى التعصب أو الاستثارة، بغية التعرف على أشكال هذه الاستثارة والتعامل مع المثيرات المسببة لها.

– لا بد من العمل وفق مبدأ تداول السلطة، فلا ينبغي أن يكون المنصب مخلدًا لأحد، ولا لأهل أحد، حتى الموت، وهذا وإن كان واجبًا في المناصب الصغيرة، فهو أوجب ما يكون في منصب الحاكم، فلم يستخلف الرسول، صلى الله تعالى عليه وسلم، أحدًا لحكم المسلمين بعد موته، كما أنه لم ينصب لقيادة الجيش أحدًا بعينه حتى الموت، وإنما كان نبراسًا في تداول السلطة عندما أمر أسامة بن زيد بقيادة الجيش، وهو ابن الثامنة عشرة من عمره، رغم أن الجيش كان يزخر بالقادة العظام من أمثال: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، رضي الله تعالى عنهم أجمعين، ويكفي أن نعلم أنا أبا بكر في بداية حكمه خطب في الناس قائلاً: أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم. بما يعني أن أباح للناس الخروج على الحاكم وعدم الانصياع له، إذا ما ظهر لهم

ما يضر بصالح المسلمين. وانظر إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عندما تولى الخلافة قال: إذا أخطأت فقوموني.

– ولا بد أن يكون نظام الحكم بعد الثورة نظامًا عادلاً، ومن ثم نريد دولة مدنية حديثة ليس فيها مكان للثيوقراطية أو الاستبدادية بكافة أشكالها المعروفة عبر التاريخ، خاصة أن الدين الحنيف لا يمنع من قيام دولة مدنية، بل لا أظن التاريخ الإسلامي إلا شاهدًا على العديد من نماذج ذلك، وإذا كانت مدنية الغرب وديمقراطيته تقوم على أساس حكم الشعب لنفسه، بالاستناد إلى شرعية الأغلبية التي أتي بها الانتخاب الحر، وهو ما يسميه الغرب الديمقراطية، فإن مدنية الحكم الإسلامي تقوم على الأساس نفسه، وهو ما يسمى في الإسلام بالشورى. والمتأمل في نص الوثيقة، التي وضعها النبي بعد دخوله المدنية، ليتأكد كيف كان الإسلام يؤمن إيمانًا جازمًا بالتعددية الدينية والمواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات. فليس في الإسلام دولة ثيوقراطية تقوم على حكم رجال الدين، لأنه ليس في الإسلام ما يسمى برجال الدين ورجال الدنيا، وهو أمر وإن كان موجودًا في الديانات الأخرى، فليس له أصل في الإسلام. وإلا لماذا لم يختر الرسول خليفته من بعده؟ ولماذا كانت أولى كلمات أبي بكر وعمر عند تولي كل منهما الخلافة تحمل معنى التقويم له لا الإذعان له.

وإذا كان ممثلو التيارات الدينية يرون أن الإسلام هو الأنموذج القابل للتطبيق في الحكم، فإنا نرى في الوقت نفسه أن التطبيق الخاطئ من قبل بعض التيارات الدينية هو الذي أصاب صورة الإسلام بالتشويه، ومن ثم وجب على التيارات الإسلامية أن تستعيد المضمون الإسلامي في الحكم بأخلاقياته وعدالته، وأن تستند إلى الإسلام غير المتعصب. ومن ثم كان من اللازم على شانئي التيار الإسلامي أن يعلموا أن هناك فرقًا يجب أن يكون حاضرًا في أذهانهم بين الإسلام مصدرًا رئيسيًا للتشريع من خلال القرآن والسنة، وبين التفسيرات التي تدور حول نصوص هذا المصدر بروافديه، فالنصوص الشرعية مطلقة ومقدسة ولا تخضع لمبدأ النسبية، في حين أن التفسيرات التي تدور حول هذه النصوص والتي تصنع مرجعية لبعض التيارات الدينية تعد نسبية وليست مطلقة؛ لأن الاجتهاد البشري لا يخلو منها، وإذا دخل الاجتهاد البشري في مسألة فإنها تخضع للحكم عليها بالصواب أو الخطأ؛ لأنها ترتبط بعوامل زمانية ومكانية وأيديولوجية. ومن ثم كان على الجميع أن يفرق تفريقًا واضحًا بين النص المقدس وفهمنا وتأويلنا له، فأي خطأ يشوب فهمنا للنص لا يكون بحال سبيلاً لنقد النص؛ لأن النص مقدس باعتبار مصدريته الإلهية، وإنما الخطأ يعود إلى من فهم النص، الذي كون لديه مرجعية ما، فالمصدر شيء والمرجعية الفكرية المفسرة للنص شيء آخر، فإذا أدركنا باعتبارنا مجتمعًا إسلاميًا ذلك لانتصرنا على خمسين بالمئة من مشكلة التعصب في بلادنا، ولأمكن قبول الآخر، لا قبول فكر وأيديولوجية، ولكن قبول تواصل يمكن أن يؤدي إلى البحث عن أطر مشتركة تسعى لبناء أرضية من السلم الاجتماعي.

خاتمة وتوصيات:

إن القضاء على بذور الدوغما بين أبناء الشعب عامة، والتيار الديني والعلمانية خاصة، قد تكون ممكنة بالأمور الآتية:

- تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على كل ألوان القهر الاجتماعي.
- المساواة بين الجميع ونبذ منهج الإقصاء.
- تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، ومنع تغول بعضها على بعض.
- تجديد الخطاب الديني.
- المضي قدمًا نحو الديمقراطية الكاملة.
- تدعيم استقلال السلطة القضائية.
- تجفيف منابع الفساد واتخاذ الخطوات الكفيلة بالقضاء عليه.
- تفعيل دور المجتمع المدني وتوفير سبل تواصله مع الجماهير.
- تفعيل البرامج التربوية.
- العلاج النفسي للمتعصبين.
- التنشئة الاجتماعية.
- العناية بالمؤسسة التعليمية من خلال: تدريب المعلمين على تأهيل التلاميذ على تقبل الرأي والرأي الآخر، وبذر روح الحوار والتواصل بينهم، تنقية المناهج الدراسية مما من شأنه أن يؤجج روح التعصب، مع وضع المؤسسة التربوية سياسة واضحة في ذلك.

قائمة المصادر والمراجع:

1- ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، القاهرة، دار الريان للتراث 1407هـ – 1986م.

2- ابن رجب الحنبلي، **جامع العلوم والحكم**، مؤسسة الرسالة، 1422هـ – 2001م.

3- أمارتيا صن، **الهوية والعنف**، الكويت، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008

4- أندريه هاينال وآخرون، **سيكولوجية التعصب**، تر: خليل أحمد خليل، القاهرة، دار الساقي، ط1، 1990

5- البخاري، **صحيح البخاري**، القاهرة، دار الشعب، د.ت.

6- علي أسعد وطفة وعبد الرحمن الأحمد، **التعصب ماهية وانتشارًا في الوطن العربي**، بيروت، د.ت.

7- فؤاد زكريا، التعصب من زاوية جدلية، مقال ضمن كتاب: **أضواء على التعصب**، القاهرة، دار أمواج للطباعة والنشر، ط1، 1993

8- محمد السيد الجليند، **تيارات فكرية معاصرة**، القاهرة، دار الثقافة العربية، 1998م.

9- محمد عثمان الخشت، الرسول كان حريصًا على التوافق الوطن، بوابة الوطن الألكترونية، 2013/4/4م، على الرابط التالي:
http://www.elwatannews.com/news/details/158585/

10- محمد عثمان الخشت: مفارقة.... العلمانيون احتكروا الحديث باسم الاستنارة، ويتهمون الإسلاميين بالظلامية، **مجلة عقيدتي**، 2013/5/7

11- مراد وهبه، **ابن رشد وتدريس الفلسفة، الإرهاب وتدريس الفلسفة، إرهاب المطلق**، القاهرة، دار قباء، 2000م.

12- مراد وهبه، **محاورات فلسفية في موسكو**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 2004م.

15- معتز سيد عبد الله، **الاتجاهات التعصبية**، عالم الفكر، 1989م.

MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm
Mominoun

الرباط – المملكة المغربية
ص.ب : 10569
هـاتـف: 00212537779954
فاكس: 00212537778827
info@mominoun.com
www.mominoun.com